

السلطات السعودية تهدد مواطنيها من نشر معلومات عن الضربات اليمنية



فوزارة الداخلية السعودية، وبعده لغات، أصدرت تهديداً صريحاً بمنع تصوير أو نشر أو تداول أي معلومات تتعلق بالهجمات ومواقعها، ما يعرض المواطنين والمقيمين للمساءلة القانونية.

هذا التهديد عملياً يحول الشارع والمشهد العام إلى منطقة رمادية يمنع فيها المواطن والمقيم من نقل ما يراه.

إلا أن هذا النمط ليس بجديد على النظام السعودي؛ فمنذ اندلاع العدوان على إيران سارع النظام إلى استخدام عناوين مكافحة الشائعات والأمن الوطني لتوسيع دائرة التجريم على أي خطاب يخرج عن الرواية

وهنا يجد المواطن والمقيم أنهما أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الصمت أو المخاطرة بالملاحقة إذا التقت صورة أو نشرت تفاصيل عن أضرار مباشرة.

وبينما تدوي صفارات الإنذار وتتوالى الضربات اليمنية، يطلب من الناس أن يكتفوا بالبيانات الرسمية للتحول الواقع إلى قمع يحول دون القدرة على رواية ما يحدث من حقائق.